

مشروع النقل الأوروبي - المتوسطي

فريق من خبراء النقل الدوليين يقوم بزيارة تفصي حقائق لمجموعة من دول الشرق الأوسط

يبدأ فريق من 20 خبير دولي متخصص في شؤون النقل زيارات لإثني عشر دولة متوسطة في مهمة لجمع معلومات وحقائق عن قطاع النقل لمشروع النقل الأوروبي - المتوسطي ، وذلك بتكليف من الإتحاد الأوروبي بهدف تقييم عناصر أنظمة وسياسات النقل في تلك الدول، وتحليل قوانينها وتشريعاتها المرتبطة بقطاع النقل. وتمتد الزيارات من كانون أول المقبل إلى شباط من العام القادم، وتتضمن لقاءات مع المسؤولين المحليين وممثلين عن قطاع الأعمال، إضافة إلى حوارات وتبادل وجهات النظر مع مجموعة من الباحثين والمختصين في هذه الدول.

ويصل الخبراء إلى بيروت اعتباراً من 3 كانون أول لعقد لقاءات مع المسؤولين في وزارة النقل والأشغال العامة ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المال وهيئة الطيران المدني ومرفأ بيروت ومصحة السكك والجمارك وغرفة التجارة والصناعة وغرفة الملاحة الدولية ومنظمة الاسكوا، إضافة إلى عدد من الشركات والنقابات المرتبطة بقطاع النقل والملاحة والطيران.

وقد قسم الفريق إلى أربعة مجموعات لتتمكن من الإحاطة بكافة القضايا المتعلقة بهذا القطاع على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك بحسب المواضيع الأساسية التالية:

- الإقتصاد وتبادلات النقل الإقليمي (الاقتصاد والتجارة ، تشريعات النقل الدولية ، قضايا الجمارك والحدود ، الشحن ، تخطيط وإحصائيات النقل).
- قضايا تحرير وتنظيم النقل (قضايا تنظيم النقل والاتفاقات الأوروبية ، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، القضايا البيئية).
- النقل البحري والجوي (سياسات إصلاح الموانئ ، الشحن البحري، السلامة البحرية والجوية ، أنظمة التتبع والمراقبة ، سياسات إصلاح المطارات، النقل المتعدد الوسائط).
- النقل البري (قطاع السكك الحديدية ، قطاع الطرق).

وقد تم تحديد برنامج الزيارات واللقاءات في الدول الإثنتي عشرة التي يشملها المشروع بواسطة ممثلين محليين لحكومات هذه الدول بالتنسيق مع الخبراء الدوليين. وقد قسم البرنامج إلى مجموعتين جغرافيتين:

- دول المشرق (لبنان ، سوريا، الأردن ، مصر): خلال كانون الأول 2003 .
- دول المغرب (الجزائر ، المغرب، تونس): خلال كانون الثاني 2004.

ويجري حالياً وضع برنامج زيارة قبرص ، مالطا، السلطة الفلسطينية وتركيا .

ويشارك في مشروع النقل الأوروبي- المتوسطي اكثر من 50 خبير أجنبي ومحلي متخصص في شؤون النقل البري والبحري والجوي ؛ بحيث تتكامل خبرات الخبراء الأجانب مع ما يوفره الخبراء المحليين من سعة إطلاع ومعرفة تامة بخصائص قطاعات النقل في كل من هذه الدول.

وسيقوم الخبراء بتقييم أداء أنظمة النقل في دول المتوسط ، وإلقاء الضوء على القضايا الأساسية التي تستحوذ الأهتمام في هذا القطاع ، اضافة الى كيفية تحسين التوافق بين القوانين والتشريعات وإزالة معوقات النقل في دول المتوسط. وستعرض هذه النتائج في دراسة تشخيصية من المتوقع ان تصدر في نيسان من العام القادم.

كما سيقوم الفريق بدراسة كافة إتفاقيات التعاون بين دول المشروع في قضايا النقل ، وتقييم وثيقة الصلة لهذه الإتفاقيات باتفاقيات النقل الأوروبية والدولية، مما سيجتهد لدول المنطقة الغير مرتبطة باتفاقيات تعاون فرصة تقييم المزايا والحسنات الناتجة عن زيادة التعاون مع الدول المجاورة في قضايا النقل. وسيتم مناقشة مسودة الدراسة التشخيصية خلال اجتماع فريق " المنسقين والخبراء المحليين " الذي سيعقد خلال شهر شباط من العام القادم في دمشق. وستحدد الدراسة الخطوات العملية المقترحة في إطار " خطة العمل المتوسطة " والتي من شأنها نقل المقترحات النظرية الى مرحلة التنفيذ العملي.

معلومات عن مشروع النقل الأوروبي - المتوسطي

يسعى مشروع النقل الأوروبي - المتوسطي إلى تيسير التعاون والتكامل بين دول المتوسط بهدف خلق منطقة للتجارة الحرة من خلال توحيد التشريعات وإزالة القيود في وجه عمليات النقل والتنقل بين هذه الدول. بدأ العمل في المشروع الممول من الإتحاد الأوروبي في مطلع العام الحالي ويمتد لمدة أربع سنوات.

وقد انطلق المشروع من " إعلان برشلونة 1995 " ، والذي أكد على الحاجة إلى ربط شبكات النقل في منطقة المتوسط بشبكات النقل الأوروبية، وإلى إنشاء وسيلة نقل بين دول جنوب المتوسط ، بهدف تحسين نمو التبادل التجاري ودعم الشراكة الأوروبية المتوسطية المالية والإقتصادية .

يغطي المشروع دول لبنان وسوريا والأردن والسلطة الفلسطينية ومصر وتونس والجزائر والمغرب وقبرص ومالطا وتركيا، ويعتمد على مبدأ تمثين علاقات الجوار بهدف تحفيز التنمية الإقتصادية المستدامة والمتوازنة . يهدف المشروع الى تعزيز التعاون بين دول جنوب المتوسط لتطوير شبكات نقل متكاملة ، مستدامة ومتعددة الوسائط بينها، من خلال توحيد القوانين والتشريعات المتعلقة بعمليات النقل. كما يركز على المساعدة في وضع وتطبيق إجراءات مشتركة في سياسات ومؤسسات النقل، وبخاصة في السياسات الإقتصادية والقضايا التنظيمية.

ويشرف على المشروع إئتلاف مكون من خمس شركات استشارية أوروبية، تقوده مؤسسة التعاون الفني الألمانية (GTZ)، ويتم إدارته من خلال مكتب رئيسي في تونس العاصمة.